فسحة للتأمل

جولة الملك عبدالله: الالتفات شرقاً

د. حسن مدن

تعكس جولة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الآسيوية قراءة صائبة للمستجدات الدولية، واستشرافا لآفاق الوضع الدولي، وللمكانة التي يتعين على الاقليم الخليجي ان يكون عليها في هذا الوضع. حتى الآن بنت المنظومة الخليجية شبكة علاقاتها الخارجية على قاعدة الارتكاز على الغرب: الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، بصفته حليفا ومصدرا للتكنولوجيا والمعرفة والسلاح والبضائع الاستهلاكية.

والى حدود بعيدة ظل الاقليم الخليجي مسكونا بهواجس وتبعات الحرب الباردة، فترة اوارها، ولم يستطع التخلص من ذلك حتى بعد انتهاء هذه الحرب، بل أن وهما نشأ بأن هذه الحرب إذ قيضت النصر للغرب الرأسمالي الليبرالي، فان ذلك يعني ان احادية قطبية ابدية نشأت لا سبيل للفكاك منها، ولم يجر التبصر في حقيقة ارهاصات الحراك الجاري دوليا، والذي يدفع بقوى جديدة الى مركز الصدارة في مقدمتها الصين التي تتهيأ بفضل الادارة السديدة لقادتها لأن تكون القطب الدولي الثاني بعد حين لن يطول.

وحول الصين يتشكل محيط آسيوي واعد يمكن ان يشكل عضداً وداعماً للقوى الاقليمية الباحثة عن دور مستقل في عالم اليوم والغد، وهذا ما يبدو ان صانع القرار السعودي يدركه، مجسدا في جولة العاهل السعودي في آسيا التي يؤسس فيها لأطر وصيغ تعاون وتنسيق مع الدول المحورية هناك، اخذا بعين الاعتبار الاواصر التاريخية والثقافية والجغرافية بين المملكة العربية السعودية، والاقليم الخليجي عامة، وبين هذا المحيط الآسيوي.

فما يشدنا الى الهند والباكستان اغنى عن ان يشرح في هذه العجالة، والاواصر التي تشدنا الى هذين البلدين جديرة بأن تؤسس على قواعد تفعلها وتدفع بها نحو آفاق جديدة. وتبدو ماليزيا محطة مهمة في جولة الملك عبدالله من زاوية نجاح النموذج التنموي في هذا البلد الاسلامي الذي افلح في خلق حالة من التوازن المدروس والعقلاني بين الاصالة والحداثة، وبرهن على انه بوسع الدول الاسلامية ان تشق لنفسها طريقا في عالم اليوم، اذا ما احسنت المعادلة بين العناصر المختلفة، تقليدية وحداثية. وبوسع الاقليم الخليجي ان يستفيد كثيرا من هذه التجربة.

وبالنظر الى المكانة الخاصة التي تمثلها السعودية في محيطها الآسيوي الاسلامي، وحتى غير الاسلامي، فبوسع المملكة ان تضطلع بدور سياسي اكثر فعالية في ضبط العلاقات الآسيوية – الآسيوية، ومن قبيل ذلك ان دورا منتظرا للرياض في بلوغ حال افضل من العلاقات بين الهند وباكستان، يمكن ان يفتح افقا لتعاون آسيوي شامل تكون السعودية، وبالنتيجة الاقليم الخليجي طرفاً اساسيا فيه.

في مطلق الاحوال فإن جولة العاهل السعودي في آسيا تؤشر الى رغبة في صوغ شبكة علاقات وتعاون جديدة، تنم عن ادراك للعوامل المؤثرة في طبيعة المتغيرات الدولية، وفهم للطريقة التي على الاقليم الخليجي ان يتدبر اموره بواسطتها في عالم متغير، يدفع نحو مشهد الصدارة بقوى جديدة ستكون لها كلمة حاسمة في عالم الغد الوشيك، وليس من صالح دولنا ان تتخلف عن الاستعداد لمستحقات هذا التغيير.

مع الناس

التنمية والسياسة في اتحاد النساء

اسحاق الشيخ يعقوب

ارى ان الارباك الذي ينتاب بعض مؤسسات الجهات الرسمية في الاجراءات الفكرية والسياسية والتنظيمية والقانونية التي تخص مؤسسات المجتمع المدني.. مصدره عدم الخبرة والتجربة في هذا الميدان من واقع ان الدولة في البحرين بمؤسساتها الرسمية لاول مرة تواجه تطبيق ما استجده في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية على ضوء التحولات التاريخية في مشروع الاصلاح.

ولذا اخذ الاشكال يتجسد في تناقضاته مع اجراءات ومواقف مؤسسات الدولة الرسمية والجمعيات والمنظمات الاهلية والمهنية والسياسية ضمن ما هو سياسي وما هو تنظيمي وماهو وماهو ثقافي وماهو قانوني وماهو حقوقي.. ويشتد الخلاف في الرأي في هذا الميدان مع وزارة التنمية الاجتماعية فيما شرّع في الدستور والميثاق الوطني في عملية التطبيق على ارض الواقع في الحياة السياسية والاجتماعية والحقوقية.. فالدستور والميثاق الوطن كما هو معروف اعطى الحق للمرأة البحرينية في الانتخاب والترشيح في المجلس النيابي والتزكية في الشورى.

اي ممارسة نشاطها السياسي في تكافؤ ومساواة مع حق الرجل الذي يمارسه ضمن احزابه ومنظماته وجمعياته في العمل السياسي، وانه من باب العدل والمساواة فيما اقره الدستور والميثاق.. نرى ان للمرأة ايضاً الحق في ممارسة نشاطها السياسي عبر جمعياتها النسائية، واحسب ان الجمعيات النسائية لها اعتبارات وخصوصيات مغايرة عن الجمعيات المهنية والخيرية والثقافية والشبابية وخلافها.. واذا كانت المرأة تشكل نصف المجتمع والرجل يشكل النصف الآخر.. وان السياسية من واقع طبيعة نشاطها تسحب نفسها على المجتمع برمته وتغطي نصفية برجاله ونسائه، فمن الفَيْ والاجحاف ان يُسمح للنصف ويمنع عن النصف الآخر.. وهذا ما ينعكس بأضراره البالغة على السياسة والمجتمع على حد سواء.

فالسياسة تأخذ نصف تفاعلها دون النصف الآخر، والمجتمع يأخذ نصف تفعيله دون الآخر.. الامر الذي ينعكس سلباً على سياسة الوطن التنموية ويردي بالتنمية الى الى الركود في الحضيض.

ويدخل ضمن مخاطر مثل هذه الرؤية الموقف غير المفهوم من وزارة التنمية الاجتماعية التي تقف حجر عثرة في العمل على تجريد الجمعيات النسائية ممثلات في اتحادهن النسائي من العمل السياسي.

ومنذ ما يقارب من الاربع سنوات والاتحاد النسائي البحريني يطلب الاشهار والخروج الى العمل الاجتماعي والسياسي والتوعوي ووزارة التنمية الاجتماعية تربط اشهاره بالتجريد من العمل في السياسة.. واعجب لوزارة تنمية لا تدرك اهمية مشاركة المرأة في التنمية والتي بدون عملها ونشاطها السياسي لا يمكن للتنمية ان تأخذ مسارات ابعاد تطورها في النهوض.. ويأتي السؤال لدى البعض (...) في تحديد حقوقية العمل السياسي.. واحسب ان تحديد العمل السياسي في مفهومه العقلاني والعلمي بكشل عام: هو كل نشاط نقدي كان ايجاباً او سلباً تجاه انشطة مؤسسات المجتمع التشريعية والتنفيذية والقضائية والاعلامية وان هذه المؤسسات مهماتها في تكريس نشاطاتها في المصلحة العامة.. وان العمل السياسي يقوم بالمقابل مراقبة هذه النشاطات في التنمية وبناء المجتمع: وبما ان المجتمع يتشكل من النساء والرجال.. فإن من حق الرجال والنساء على حد سواء ان يدخلوا في لعبة النشاط السياسي دون استثناء عبر منظماتهم واحزابهم وجمعياتهم.. ولا فصل ولا تمييز سواء في جمعيات سياسية مختلطة رجالاً ونساء.. او جمعيات نسائية خالصة، فالعمل السياسي حق مشروع للجميع وقد كفله الدستور والميثاق الوطني والكل يتمتى ان لا تأخذ وجهات النظر تجاه ممارسة حظر العمل السياسي على المرأة في جمعياتها واتحادها موقف مأله النظرة الدونية للمرأة ونقصانيتها العقلية وعدم كفاءتها في تحمل المسؤوليات السياسية.. او رجسية انوثتها في حقيقة عورة ظهورها واختلاطها في العمل والنشاطات الاجتماعية والسياسية.. وهذه حقيقة كذبة تاريخية نفتها وتنفيها الحياة يوما بعد يوم.. في امتلاك نساء زمام دول وامم وشعوب.. وتسنم مناصب قيادية في مختلف ميادين المجتمع.. ولنا في ذوي الضمائر الحية في هذا الوطن ممن هم في سلطة القرار تكريم المرأة البحرينية ورفعها الى العمل السياسي عبر جمعياتها واتحادها في ميادين الحياة.. اسوة بالرجل.. وان لمملكة البحرين الفتية اسوة حسنة في الدول الحضارية الاخرى التي كرمت المرأة وصانتها من رجس التمييز!!

ابعاد

سعيد الحمد

في الثقافة الذكورية

عندما اصرت تلك الفنانة التشكيلية اليمنية على ان تعرف نفسها «بعضوة» جمعية الفنون التشكيلية اليمنية.. فانما كانت تريد ان تحطم نواميس ووصايا الثقافة الذكورية العربية وتعيد شيئاً من الاعتبار للمرأة.. كما قالت.

وانعكاسات الثقافة الذكورية في حياتنا تبدو في الوعي واللاوعي حتى عند المثقفين والكتاب الذين طالما دافعوا ويدافعون عن حقوق المرأة وعن حقها في المواطنة الكاملة.

فعندما نريد ان نصف بطولة شعب من الشعوب نصفها «ببطولة الرجال» حيث ارتبطت البطولة في الذاكرة الجماعية العربية بالرجولة فقط نتيجة موروثنا من الثقافة الذكورية المسيطرة على الوجدان وعلى المخزون الثقافي لمثقفنا العربي.

ونادراً ما ينتبه او يلتفت المثقف عندنا الى انه يكرس بقصد او بدون قصد الثقافة الذكورية عندما يستخدم ويستحضر في مقالاته ومقولاته تلك التعبيرات التي تمجد الرجولة وبالتالي ودونما ان تعلن تنظر بدونية الى المرأة.

«كلام رجال.. ووعد رجال» تعبير يومي يشيع في حياتنا ويوميا تنا دون ان نعي الى مدلولاته ونتوخى محاذيره عندما نردده ونستعيده امام أطفالنا وابنائنا وبناتنا.

ولعلها ليست صدفة عندما تستخدم فتاة جامعية مثلاً تعبير «كلام رجال ووعد رجال» للدلالة على صدقية كلامها او صدقية التزامها دون ان تنتبه الى سلبيات مثل هذا التعبير تجاه نفسها بوصفها امرأة وتفخر بكونها امرأة فيما لو ناقشناها حول موضوع وقضايا المرأة.

بالتأكيد ان لغتنا ولغة ثقافتنا اليومية لم تنشأ من فراغ بقدر ما هي تعبير وانعكاس مباشر لذهنية وثقافة المجتمع التي يقع المثقف المدافع عن حقوق المرأة في مخاضها وحبالها دون ان يدرك انه انزلق الى لغة مضادة ومناهضة لوقفه في الدفاع عن حقوق المرأة في المواطنة الكاملة.

ولعل اشكالية الثقافة الذكورية في المجتمع الذكوري عامة هي التي جعلت الثقف العربي يمارس في يوميا ته ازدواجية متناقضة الى درجة الانفصام والاصطدام بين موقفه المعلن في الدفاع عن حقوق المرأة وبين قبوله لتقديم تنازلات مجانية ساهمت في تهميش المرأة او وضعها دائماً خلف الرجل او يفعزل عن الرجل وكأن المثقف المدافع عن حقوق المرأة يؤمن بان الاختلاط «جريمة سوف يؤثمه عليها الآخرون».

فقد لاحظنا في ندوات المثقفين المعنيين بحقوق المرأة ان هناك وعلى الدوام «صف» من الكراسي لجلوس النساء وصف آخر لجلوس الرجال وبين الصفين ممر عازل وفاصل!!

هذه الازدواجية المحسوسة او غير المحسوسة تمارسها المرأة نفسها وهي المطالبة بالتساوي ومساواة الحقوق حين تختار الجلوس في «صف» النساء او حين لا تحتج على هكذا عزل في اجتماع او ملتقى مثقفين يعلنون دفاعهم عن المساواة وعن حق المرأة في ان تكون جزءاً لا يتجزأ من حركة العمل والعطاء والمشاركة المتكافئة.

ولعل التكريس المبكر للفصل بين الجنسين نراه واضحاً في برامج الاطفال في التلفزيون عندما يقسم الاطفال الى فريقين الاولاد مقابل البنات.. وهو ما يغرس ثقافة ذكورية في ذهن الاطفال منذ بواكير وعيهم الاول.. تنعكس في لغتهم كما انعكست في لغتنا!!

صلاح الجودر

المرأة «وسركال» الانتخابات القادمة

بين الآونة والاخرى تثور في الاوساط السياسية تساؤلات عدة: هل ستتبوأ المرأة البحرينية مكانتها تحت قبة البرلمان القادم وتؤكد على احقيتها في نقل هموم المرأة والاسرة؟ ام انها ستكتفي بمقاعدها في بعض الوزارات والشورى والجمعيات النسوية؟ بمعنى ادق هل ستكون شريكا اساسيا في بناء المجتمع جنبا الى جنب مع الرجل وتتمسك بحقوقها الالهية «ولهن مثل الذي عليهن» ام انها ستستسلم لعمليات الابعاد والتهميش التي يمارسها البعض من اجل عدم تشتيت الاصوات الانتخابية.

لقد اعطى ديننا الاسلامي المرأة حقوقها كاملة، وكفل لها حرية الاختيار والتعبير والمشاركة في بناء الحياة والمجتمع، لا شك ان هناك تسلطاً ذكورياً يسعى لهضم حقوق المرأة لسبب من الاسباب، هذا الهضم ليس من الدين في شيء، فدين الاسلام بريء من قهر المرأة وسلبها حقوقها، وانما هي اعراف وعادات تميزت بها منطقة انخليج عن سواها.

آمنت جميع القوى والتيارات باختلاف مناهجها وايدلوجياتها – دون استثناء – بحقوق المرأة، فتمسكت بثوابت الميثاق والدستور الذي نص بالحرف الواحد في المادة الخامسة: على ان تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية، وبقت قضية دخولها البرلمان والاختلاط والحجاب الشرعي، فهل نرى من يعلق الجرس ويكسر حاجز العرف الذكوري الذي لا زال يتحدث باسم المرأة وكأنه الناطق الرسمي عنها؟!

لم تكن المادة الخامسة شعارا ترفعه بعض الجمعيات امام المحافل الدولية من اجل اثبات المساواة بين الرجل والمرأة، ولكنه واقع ملموس جاء ضمن نظام الجمعيات الأساسي، فها هي مجالس الادارة والجمعيات العمومية، واللجان الفرعية، تمثلي بتلك العناصر النسائية، وها هم اعضاء مجلس النواب والشورى يؤكدون على احقية مشاركة المرأة في العمل السياسي فتجدها في مكاتبهم ومنتدياتهم ومشاركاتهم الخارجية حذو المنكب بالمنكب!! وليس بعيدا عنهم رؤساء واعضاء المجالس البلدية الذين يتنافسون في اختيار العنصر النسائي لما لها من دور بارز في العمل التشريعي والرقابي.

لقد اثبتت المرأة البحرينية عبر تاريخها الطويل بأن لها الحق في العيش والتعلم والعمل، وكل تلك الحقوق لم تات من فراغ، بل جاءت نضالات طويلة قدمتها المرأة! فالمرأة البحرينية دافعت من اجل نيل حقوقها، فجدير بكل متابع لقضايا المرأة بأن يقرأ التاريخ جيدا ثم ليتأمل في بعض الحوادث التي وقفت في سبيل تطور المرأة، وكيفية اخذها حقوقها ثم ليسقط نتائج تلك القضايا على مسألة تمكين المرأة السياسي، ثم ليفتي ان كان من اهل الافتاء، ومن تلك القضايا:

أولاً المرأة والتعليم: لقد كافحت المرأة البحرينية من اجل الدفاع عن حقها في التعلم منذ بدايات القرن الماضي، فتعرضت في سبيل تحقيق ذلك الحق بانتقادات كبيرة وهجوم لاذع، واعتبرت النساء اللاتي يطالبن بحقهن في التعلم – في ذلك الوقت – بأنهن لم يلتزمن بمبادئ الشريعة وانهن لم يقرن في بيوتهن!! ولكن تكللت جهود المرأة بحقها في التعلم حال افتتاح مدرسة خديجة الكبرى للبنات سنة 1928م، واستمرت بعض الاسر في معارضتها لدخول بناتها المدارس النظامية حتى سنوات متأخرة.

ثانياً المرأة والانتخابات: لقد احدث قانون البلديات المعدل في الخمسينيات من القرن الماضي ضجة كبيرة لما تضمنه القانون من حق المرأة في التصويت، فجاء الاستنكار والرفض من بعض القوى التي كانت ترفض خروج المرأة من البيت، فتحالت اصوات الرافضين لحقها في الانتخابات، ولكن تم تجاوز تلك المرحلة من الوعي والادراك الذي ابداه اهل العلم والرأي والمشورة في تلك الفترة.

ثالثاً المرأة والعمل: لقد تعرضت المرأة ولسنوات طويلة الى حالة التثبيط والازدراء وانها لا تستطيع ان تقوم بالأعمال التي يقوم بها الرجل، ولكن باصرارها على دخول المعترك وتلوقها في الكثير من المجالات استطاعت وفي سنوات قليلة من اثبات وجودها حتى اصبحت وزيرة وسفيرة ونائبة في مجلس الشورى وسيدة أعمال، فليس غريبا بأن تقبوأ المرأة كل تلك المجالات وان تحقق كل النجاحات.

رابعاً المرأة والسياقة: حتى سنوات قريبة كانت فتاوى تحريم سياقة المرأة كابوسا على المرأة في البحرين، وغدت بين امرين احلاهما مر، اما ان تمتنع عن السياقة وتنتظر من يتصدق عليها بتوصيلة او انها تختار سائقا اجنبيا والله عالم بمأمأته؟ الامر الذي الزم مجموعة من النسوة بأن ترمي اجازة السياقة وتركن السيارة على الطريق استجابة لتلك الفتاوى! ولكن المرأة البحرينية استعادت عافيتها وبدأت بقيادة سياراتها بعد فتاوى اهل العلم المعتبرين من سلف الامة رحمهم الله.

لذا فان قضية تمكين المرأة ودخولها سياسيا ودخولها العمل النيابي ليس بالمسألة التي تحتاج الى كثير جدل، او تشدق او تفيقه فيها، فقد سبقتها الكثير من القضايا التي اثبتت المرأة فيها جدارتها، وانها من حقوقها الاصيلة، ولكن تبقى للمرأة قضية مهمة وهي مقبلة على تجربة بهذه الاهمية، فهي مطالبة في حال ترشحها بتحليها بالمواصفات التي بينها اهل العلم، الامانة والقوة والكفاءة والحجاب الشرعي فان تلك علامات النجاح.

فاذا كان سركال الانتخابات النيابية القادمة سيشهد تنوعا بين المرشحين من اسلامي وليبرالي وديمقراطي ونسوي، فان العرس الانتخابي القادم سيشهد معركة تختلف عن سابقتها، فهل سيرفع الجميع عن اعينهم غشاوة الكبرياء والعلو من اجل تصحيح المفاهيم ام سينتظرون حتى يستقبلوا الديمقراطية الامريكية الموعودة بأبواق التطبيل والتهليل والتصفيق!!

BIN_JOWDER@YAHOO.COM